انعكاسات النزاعات المسلحة الافريقية على دول الجوار: النزاع الليبي نموذجا

The Repercussions of Armed Conflicts on Neighboring Countries: The Libyan Conflict as an Example

معزيز عبد السلام

جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، zahirdroit@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/09/15 تاريخ القبول: 2021/10/28 تاريخ النشر: 2022/01/15

ملخص:

يترتب عن أي نزاع مسلح مجموعة من الانعكاسات التي تتفاوت خطورتها على الدولة محل النزاع بشكل أساسي، لكن دول الجوار لم تسلم أيضا من انعكاساتها وهذا ما تحاول هذه الدراسة إبرازه من خلال استعراض الآثار الغالبة التي تنجر عن أي نزاع في الدول المجاورة له، ثم تستعرض النزاع الليبي وكيف كان له جملة من الآثار المختلفة تارة والمتشابهة تارة أخرى على الدول المجاورة لها وبالخصوص كل من الجزائر، تونس ومصر.

كلمات مفتاحية: النزاعات المسلحة، ليبيا، الانعكاسات، الدول الجوار

Abstract:

Any armed conflict results a number of repercussions of varying gravity on the country in question mainly, but the neighboring countries are not spared from these repercussion, and this is what this study is trying to show by demonstrating the prevailing effects that result from any conflict in the neighboring countries. Then, we review the Libyan conflict and how it had a number of impact, sometimes different and sometimes alike, especially on Algeria and Tunisia.

Keywords: armed conflicts, Libya, repercussion, neighboring countries.

1. مقدمة:

تمتاز الطبيعة الجغرافية للدول الإفريقية بتعدد حدودها، وعليه كان من الضروري أن يؤثر النزاع المسلح الدائر في أية دولة إفريقية على من يجاورها من البلدان، الأمر الذي يؤدي بالحكومات التي تجاور النزاع إلى تبني مواقف اتجاهها من جهة واتجاه النزاعات التي تعاني منها من جهة أخرى.

وتشكل الأزمة الليبية الأخطر والأسرع تطورا في إفريقيا بأسرها، إذ برزت إرهاصات الأزمة على المستوى الداخلي في بادئ الأمر كاضطرابات داخلية نتيجة لتأثيرات صحوة الشعوب العربية أو ما يعرف بالربيع العربي، الذي أدى بالنظام إلى اتخاذ تدبير قمعية ضد المتظاهرين منتهكا أحكام وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، مما أعطى لمجلس الأمن الذريعة الملائمة للتدخل للحد من هذه الانتهاكات واتخاذ تدابير قمعية ضد النظام القائم وفقا للفصل السابع من الميثاق لتأخذ بعدا دوليا وإقليميا وتتحول إلى نزاع مسلح داخلي ثم نزاع مدّول بتدخل حلف الناتو، فتفاقم الأزمة الليبية وتردي الأوضاع الأمنية والاجتماعية والسياسية لم يوفق تأثيره داخل الحدود الليبية فقط بل تعدى ذلك إلى الدول المجاورة لها.

تكمن أهمية الموضوع المبحوث في عدم اقتصاره على تسليط الضوء على آثار النزاعات المسلحة على دول الجوار فحسب، وإنما تسعى للبحث سبل تعزيز التعاون الإقليمي للحد من تفاقمها، وتبرز هذه الأهمية أيضا من حيث حداثة الموضوع لكون تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار مازالت قائمة إلى حد الآن، فضلا عن تزويد الباحثين في هذا الموضوع بالمعلومات اللازمة التي تساعدهم في البحث في مختلف جوانبه.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو لفت الانتباه ومعرفة انعكاسات النزاعات المسلحة الإفريقية على دول الجوار عموما، وتسليط الضوء على التداعيات والآثار الوخيمة المتعددة الجوانب التي خلفتها الأزمة الليبية على دول الجوار على وجه الخصوص ومن جهة، ومن جهة أخرى تعزيز استراتيجيات التعاون الإقليمي، وتثمين آليات التنسيق وتبادل المعلومات بين الدول للحد من تداعيات النزاعات المسلحة على دول الجوار.

وبناء على ما تقدم تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية ما هي تداعيات النزاعات المسلحة بصفة عامة وأزمة ليبيا بصفة خاصة، وحدود تأثيرها على دول الجوار؟

تعتمد هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة كمنهج رئيسي لموضوع البحث، نظرا لملائمته لطبيعة وأهداف الدراسة كونه يسلط الضوء على مختلف تداعيات أزمة ليبيا على الاستقرار الإقليمي، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتبيان وتحليل مختلف انعكاسات النزاعات المسلحة على الدول المجاورة. نتناول كل ذلك كما يلي:

2. تعدد انعكاسات النزاعات المسلحة الإفريقية على دول الجوار

تشكل الصراعات والنزاعات المسلحة إحدى أخطر الظواهر التي لها محدداتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لم تتوقف تأثيرات تلك الصراعات في مختلف المجالات بالدول التي دارت بها، بل تعدت حدود إقليمها لتصل إلى الدول المجاورة لها مخلفة في ذلك انعكاسات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية سلبية.

1.2 الانعكاسات السياسية والأمنية

تعتبر الانعكاسات السياسية والأمنية من أخطر الإفرازات السلبية للنزاعات المسلحة على دول الجوار والتي يتم التطرق إليها وفق ما يلي:

1.1.2 الانعكاسات السياسية

تترتب عن النزاعات المسلحة عدة أثار سلبية على الأوضاع السياسية للدول المجاورة لها ومن بين هذه الآثار نجد امتداد مخاطر التدخل الدولي إلى دول الجوار فالدول التي تعاني من النزاعات المسلحة غالبا ما تتعرض إلى التدخل الدولي، خاصة في حالة وجود انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يؤثر حتما على أمن الدول المجاورة لها ويشكل ضغطا غير مباشر على أنظمتها وتوجهاتها السياسية داخل إقليمها أو في المنطقة، مما يقيد الدور الإقليمي لتلك الدول ويؤثر على مصالحها[1].

كما أن التدخل الدولي يترك آثارا سلبية في مجمل أوضاع المشهد العام للدولة المتدخل فيها، ومن بينها التداعيات الأمنية كانتشار السلاح والجماعات الإرهابية، فضلا عن تنامي الصراعات القبلية والطائفية والفكر الانفصالي، وأيضا هناك تداعيات اقتصادية سببها تراجع دور الدولة الاقتصادي بالنسبة لتلك للدول المعتمدة على الاقتصاد الريعي، والذي يعتبر المورد الأساسي والوحيد لتمويل الميزانية العامة، ضف إلى ذلك تأثير الانقسام السياسي وزيادة معدلات البطالة وانتشار ظاهرة الفساد العام على الاقتصاد، وكذا تداعيات أخرى اجتماعية متمثلة في إشكالية تحقيق العدالة الانتقالية وتمزق النسيج

الاجتماعي وانتشار اللاجئين والنازحين، فضلا عن زيادة انتشار العنف والفقر، إلى جانب ذلك عجز الدولة من السيطرة على المنافذ الحدودية الأمر الذي ينعكس على الدول المجاورة لها، ولهذه الأسباب ومن أجلها تتخوف دول الجوار من تداعيات التدخلات الدولية.

وتعتبر الجزائر من الدول الرافضة لفكرة التدخل الدولي وخاصة حينما تعلق الأمر كدولة جارة لها كليبيا، استنادا لعقيدتها الأمنية المستمدة من توجهها العام المكرس في المبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة، منها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذا المبنية على فكرة رفض تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد [2].

ومن بين الآثار الأخرى التأثير في نسيج العلاقات الدولية بين حكومات الجوار حيث يعتبر النزاع المسلح القائم في الدولة الواحدة مصدر تأثير وتوتر في العلاقات مع الدول المجاورة لها، لاسيما على الدول التي تربطها مصالح اقتصادية أو سياسية لهذه الدولة[3].

وقد ترتب عن تأثير النزاعات المسلحة على الدولة التي تعاني منها توتر في العديد من العلاقات الدولية مع الدول المجاورة لها، ومثال ذلك ما وقع من توتر في العلاقات الدولية بين كل من السودان مع التشاد، وإفريقيا الوسطى وإريتريا بسبب أزمة دارفور[4].

ناهيك عن التأثير في النظام السياسي القائم للدول المجاورة، حيث تؤدي النزاعات المسلحة إلى التأثير ولو بصفة غير مباشرة على النظام السياسي القائم في الدول المجاورة لها، بحيث تستغل الأطراف المتنازعة الاختلالات الكامنة في بنية الهيكل السياسي والاجتماعي في الدول، خاصة في حالة وجود اضطهاد للأقليات العرقية والحزبية متبوعة بموجات متتابعة من العنف السياسي ضدها، مما يودي إلى إشاعة الفوضى والدفع بالدولة إلى الانهيار[5].

2.1.2 الانعكاسات الأمنية

إضافة لما يولده النزاع المسلح من آثار سياسية على الدول المجاورة، فإن الآثار الأمنية لا تقل خطورة عنها ومن بينها تدفق الأشخاص والسلاح عبر الحدود حيث يعتبر تدفق السلاح من أخطر الآثار السلبية الأمنية على الدول المجاورة للدولة التي تعاني من النزاعات المسلحة، خاصة تدفق الأسلحة الخفيفة منها نظرا لخصوصياتها المتمثلة أساسا في سهولة الحصول عليها ونقلها أين يسهل

على الإجرام المنظم تسويقها، لاسيما في حالة عدم توفر الأمن وضعف المراقبة الدولية لها عبر الحدود وطول المسافة الحدودية بين الدولة المجاورة وتلك التي تعاني من النزاعات[6].

ويشكل انتشار السلاح تجارة رابحة في المناطق غير المستقرة أمنيا، ولها دور كبير في تقوية الجماعات الإرهابية، حيث ان نشاط العديد منها في تزايد مستمر نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديدا أمنيا على دول الجوار، فقد ساهم على سبيل المثال انتشار السلاح في ليبيا إلى تقوية الحركات المتطرفة في مالي ووصول السلاح الليبي إلى حركة بوكو حرام المتشددة في نيجيريا، وهناك مخاوف من استحواذ الجماعات الإرهابية مثل داعش على المواد الكيمائية (اليورانيوم والغازات السامة) التي يملكها القذافي.

كذلك يشكل تهديد أمن الحدود والاستقرار الأمني للدول المجاورة من خلال النزاعات المسلحة تهديدا حقيقيا على أمن الحدود للدول المجاورة، مما يجعل هذه الأخيرة تلجأ إلى تشديد الرقابة على حدودها خوفا من تجارة وتهريب الأسلحة والبشر والمخدرات أو جعل حدودها منطقة توتر وصراع، إضافة إلى تدفق اللاجئين والنازحين بأعداد يصعب التحكم فيها.

كما تؤدي هذه النزاعات إلى استغلال الوضع الأمني غير المستقر ومحاولة السيطرة عليه من طرف المعارضة، خاصة إذا لقيت دعم ومساعدة من طرف أحد الأطراف المتنازعة في الدولة المجاورة في ظل صعوبة التحكم في الحدود وكثرة تدفق الأسلحة[7].

بالإضافة إلى تجارة وتهريب البشر والمخدرات حيث يصعب تحديد العلاقة بين المخدرات وتجارة الأشخاص ولكن الواقع أثبت وجود هذه العلاقة في أزمة ليبيا التي سنتحدث عنها في المبحث الثاني، إذ أصبحت تجارة وتهريب البشر والمخدرات التي تقودها شبكات التهريب مصدرا للخطر على دول الجوار، خاصة ان هذه المنظمات لها بنية مؤسسية كبيرة وذات ارتباط بأطراف خارجية، وتعتبر هذه الجرائم من أهم التحديات الخطيرة التي تهدد كيان وأمن الدول والمجتمعات، ليس فقط تلك التي تعاني من النزاعات بل لها تداعيات وانعكاسات تمتد حتى إلى دول الجوار، فهذه الأعمال الإجرامية لها انعكاسات ومخاطر متعددة تمس مختلف الجوانب وتؤثر على حياة المجتمع وديناميكيته.

فانتشار الجريمة المنظمة بكل مكوناتها تساعد العناصر الإجرامية من توسيع نفوذها، وبسط سيطرتها داخل حدود الدولة وعلى المناطق الحدودية، نظرا لشساعتها ووجود علاقات قوية مع المنظمات الإجرامية الناشطة على المستوى العالمي، مما اكسبها إمكانيات مادية ولوجيستيكية كبيرة جدا، فتؤثر

على استقرار وأمن دول الجوار نظرا لقدرة هذه المنظمات الإجرامية على تخطى الحدود الوطنية وتجاوزها خاصة من خلال استغلال التطور التكنولوجي.

2.2 الانعكاسات الإنسانية والاقتصادية

ترتب النزاعات المسلحة آثارا إنسانية واقتصادية واجتماعية وخيمة على الدول المجاورة، نبين في الفرع الأول الآثار الإنسانية وفي الفرع الثاني الآثار الاقتصادية.

1.2.2 الانعكاسات الإنسانية

تتمثل الآثار والانعكاسات الإنسانية الخطيرة للنزاعات المسلحة على دول الجوار في مشكلة اللاجئين الذين يفرون من ويلات هذه النزاعات وبأعداد كثيرة مخترقين حدود دول الجوار، فهذه الحشود من اللاجئين بإمكانها أن تسبب زعزعة واستقرار أمن الدولة المستقبلة وتسبب متاعب على حكوماتها، فكثرة اللاجئين والنازحين تدفع الدول المستقبلة لهم إلى توفير المأوى والأكل والشرب، وفي حالة استحالة توفير ذلك لهم يؤدي إلى نشوب عنف وصراعات على الغذاء والمياه والسكن بين اللاجئين، وأيضا بينهم وبين المواطنين الأصليين من جهة، ومن جهة أخرى يتحتم على الدولة المستقبلة للاجئين أن توفر لهم مخيمات للإقامة، وكل المستلزمات والخدمات الضرورية التي يحتاجونها من أكل وشرب وصحة وتعليم، بالإضافة إلى توفير الأمن لهم باعتبارهم خاضعين لسيادتها، الأمر الذي يشكل عبأ اقتصاديا وامنيا عليها[8].

وتتضاعف معاناة الدولة المستقبلة للاجئين في حالة نقص إمكانياتها وعدم تحكمها في الوضع، مما يسبب معاناة للاجئين ويؤدي إلى تردي أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية كانتشار الأمراض المعدية والفتاكة كالسيدا والكوليرا ونقص المياه الصالحة للشرب .....إلخ.

2.2.2 الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

كان لانتشار ظاهرة النزاعات المسلحة انعكاساتها السلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على دول الجوار، فقد تأثر اقتصاد معظم الدول الإفريقية المجاورة للدولة التي شهدت النزاعات المسلحة بشكل سلبي مخلفا لها خسائر معتبرة، رغم أن تقدير هذه الخسائر بشكل دقيق يعد أمرا من الصعب تحقيقه، لكن يمكن إجراء محاولة لتبيان أهم الانعكاسات الاقتصادية التي تخلفها هذه النزاعات على دول الجوار والتي تتمثل أساسا في استنزاف المواد الغذائية وتهريبها، حيث أنّ الصراعات المسلحة تؤدي

إلى تدمير كل المكونات الاقتصادية في الدولة التي تعاني منها سواء كانت زراعية أو صناعية أو تجارية ، مما يسبب ندرة في المواد الغذائية في هذه الدولة ويؤدي إلى غلاء أسعارها، الأمر الذي يدفع بالمهربين إلى محاولة تهريب المواد الغذائية من الدول المجاورة لتغطية العجز الذي تعاني منه، مما ينعكس سلبا على الدول التي تم تهريب هذه المواد منها، ويتسبب في ارتفاع أسعار هده السلع وندرتها نتيجة استنزافها من طرف المهربين[9]، بالإضافة إلى **انتشار** الأمراض والأوبئة **حيث** يعتبر من أخطر الانعكاسات التي تفرزها الصراعات المسلحة على دول الجوار، ويُشكل تهديدا للأوضاع الصحية للدولة المجاورة، حيث أن معظم الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الأمني –نتيجة الصراعات المسلحة– تنتشر فيها كل الأمراض المعدية بسبب انهيار منظومتها الصحية، وعدم توفرها على بيئة صحية ونقص في الأدوية وغيرها من المشاكل الصحية، ونتيجة انتشار هذه الأمراض في الدول التي تعاني من الصراعات والنزاعات المسلحة والضعف في الجانب الصحي تنتقل هذه العدوى ومختلف الأمراض إلى الدول المجاورة بسبب دخول الأفراد المصابين على اختلاف الوسائل والحالات المستعملة.

يمكن للنزاعات المسلحة التأثير على مناخ الأعمال للدول الجوار لا تتوقف أثر هذه النزاعات على التدفقات الاستثمارية والمبادلات التجارية في الدول التي جرت على أراضيها تلك الصراعات، بل تتعدى إلى الدول المجاورة لها، حيث تؤدي النزاعات المسلحة إلى تقليص حجم المبادلات التجارية بين الدولة التي تعاني من هذه النزاعات والدول المجاورة لها، وذلك بسبب توقف الأنشطة التجارية وتوقف المؤسسات المصدرة لنشاطها التجاري، كما تتخوف الدولة المجاورة من تهريب الأسلحة، مما يجعلها تتخذ تدابير أمنية صارمة قد تصل إلى حد غلق الحدود بينهما، إضافة إلى تقليص الاستثمارات بين هذه الدول نتيجة لعدم توفر ضمانات للمستثمرين لحماية مصالحهم الاقتصادية، فلا شك أن المناخ السياسي الذي يغلب عليه طابع عدم الاستقرار والاضطراب يكون مناخ غير ملائم لنمو الاستثمارات، لكون أن الهدف الأساسي لأي مستثمر يتمثل في تحقيق أرباح من استثماراته ولا يتسنى له ذلك في ظل عدم الاستقرار.

ومن جانب أخر يؤدي إلى ظهور سلوكيات اقتصادية غير سليمة منها تشجيع المعاملات الاستثمارية المشبوهة، مما يتسبب في خفض معدلات النمو الاقتصادي وزعزعة التنمية الاقتصادية في الدولة المجاورة.

3. انعكاسات أزمة ليبيا على دول الجوار

تحولت أزمة ليبيا من اضطرابات داخلية بسبب ما يعرف بالربيع العربي إلى نزاع مسلح داخلي وليد الظروف الداخلية لتأخذ بعدا دوليا وإقليميا بعد تدخل حلف الناتو، فلم تعد مقتصرة على الأطراف الداخلية فقط، حيث أصبح الحديث اليوم عن دور الفواعل الدولية والإقليمية خدمة لأجندتها ومصالحها، الأمر الذي ترتب انعكاسات ليس فقط على الدولة الليبية بل تعدى ذلك إلى الدول المجاورة لها.

1.3 انعكاسات أزمة ليبيا على الجزائر

شكل تدهور الوضع الأمني في ليبيا بؤرة عدم استقرار وخطر للساحل الإفريقي عامة والجزائر بصفة خاصة، مما أفرز جملة من التداعيات والانعكاسات على الجزائر مست مختلف الأصعدة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

وعليه سنحاول في هذا المطلب تحليل لأهم الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الجزائر مع محاولة إبراز كذلك لانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية.

1.1.3 الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الجزائر

تمثل ليبيا عمقا استراتيجيا للجزائر حيث تشترك معها في الحدود فهي قريبة من مناطق الجنوب الجزائري، هذا الترابط الموجود جعل الجزائر تنظر إلى استقرار وأمن ليبيا من استقرارها وأن أية محاولة إلى التدخل الأجنبي يؤثر سلبا عليها، فقد شكلت الأزمة الليبية بعد انهيار نظام القذافي عائقا أمنيا للجزائر، فشاسعة الحدود بين البلدين التي تمتد على مسافة تقدر 982 كلم يعرض أمنها لمخاطر حدودية كبيرة، نظرا لوجود العديد من المنافذ البرية وغياب التغطية الأمنية الليبية بسبب انهيار الدولة وتفكك المجتمع وانتشار الأسلحة والحركات المسلحة.

وأمام تصاعد التهديد الليبي على الأمن القومي الجزائري الذي بات يهدد استقرار حدود الجزائر الشرقية والجنوبية الشرقية وتداعيات الوضع العام في ليبيا الذي ألقى بضلاله على اضطرابات غرداية، وضعت الجزائر مقاربة أمنية تتماشى مع تداعيات الأزمة الليبية متخذة في ذلك تدابير وإجراءات للحد من تأثيرات الأزمة على حدودها، بما فيها تسخير إمكانيات ضخمة مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا والحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته، كما قامت بنشر تعزيزات عسكرية وأمنية إضافية

على حدودها، وكذا شراء أجهزة ومعدات ذات جودة لاستعمالها في مراقبة الحدود الجزائرية الليبية، فضلا عن إخضاع حركة تنقل السلع والمعدات لنظام الرقابة المشددة[10].

ساهم تردي الأوضاع وعدم استقرارها في ليبيا إلى تصاعد المد الإرهابي وتنامي الحركات الجهوية والإيديولوجية للجماعات المسلحة بغرض الوصول إلى السلطة أو الحصول على الأموال، فقد أصبحت ليبيا ساحة خصبة أمام الجماعات الإرهابية وتعتبر رهينة هذه الحركات المسلحة ذات التوجهات المختلفة والمتناقضة مدعمة من قبل الدول الكبرى خدمة لمصالحها من خلال استقطاب الأفراد وتجنيدهم للمشاركة في العمليات الإرهابية وغرس فيهم الفكر التطرفي مستغلين في ذلك ظروفهم الاجتماعية وغياب الدولة وحالة الفراغ السياسي والايديولوجي[11].

ومخافة من استغلال الأقليات القومية في ليبيا وفي المناطق الحدودية لاسيما التوارق والبيتو من طرف الجماعات الإرهابية وتسللها إلى الجزائر، اتخذت الدولة الجزائرية تدابير وإجراءات للحد من التوغل في حدودها مستغلة في ذلك خبرة جيشها وأجهزتها الأمنية في مكافحة ومحاربة الجماعات المسلحة، وامتلاكها لتجهيزات ومُعدات عسكرية متطورة، كما قررت غلق حدودها البرية مع ليبيا سنة 2013، وسعت إلى التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين كل من النيجر ومالي وموريتانيا وتونس لمنع تنقل الجماعات المسلحة.

يشكل انتشار الأسلحة والمتاجرة بها العامل الأساسي في عدم الاستقرار الأمني ليبيا ويعتبر من تبعات الأزمة فيها، ومن اعقد وأخطر المشاكل تهدد الدول المجاورة لليبيا، منها الجزائر التي وجدت نفسها أمام تهديد خطير في حدودها مع ليبيا، حيث يتم استغلال شاسعة طول هذه الحدود الممتدة على مسافة 982كلم بهدف تهريب الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر وبيعها، مما يتيح الفرصة لتوسع نشاط الجماعات الإرهابية وتهديد أمن واستقرار المنطقة.

وأمام التطورات المتسارعة التي عرفتها ليبيا دفعت الجزائر إلى اتخاذ تدابير أمنية لحماية وتحسين حدودها الشرقية الجنوبية لضبط الأمن ومنع تحرك المجموعات الإرهابية وأنشطة تهريب السلاح والبشر والمخدرات، وتشير تقارير أمنية إلى أن كميات كبيرة من الأسلحة التي حجزها الجيش الجزائري بما فيها أسلحة ثقيلة مضادة للذبابات والطائرات مصدرها ليبيا إذ تقوم شبكات تهريب بنقلها عبر الصحراء الجزائرية إلى مناطق شمال مالي والنيجر لبيعها هناك[12].

كما ساهم تردي وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في ليبيا إلى استفحال وانتشار وتفشي ظاهرة الجريمة المنظمة، بحيث تشير معظم التقارير إلى تزايد تهريب والاتجار بالبشر ونبيض الأموال الذي أصبح يشكل يهددا لأمن واستقرار الجزائر في المناطق الحدودية التي أصبحت مناطق عبور وحركة نشاط لمختلف الجماعات الإجرامية مخدرات، تجارة الأسلحة، تهريب والاتجار بالبشر تبيض الأموال، إرهاب..... إلخ.

2.1.3 الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الليبية على الجزائر

إن تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا ألقت بتداعيات اقتصادية واجتماعية على الجزائر، خاصة وأن ليبيا لها علاقات جدا وطيدة مع الجزائر الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وما يفسر تأثير الأزمة الليبية على الجانب الاقتصادي في الجزائر هو حجم النفقات العامة في القطاع العسكري التي تسعى من خلالها الجزائر إلى تأمين حدودها البرية مع ليبيا بحشد قوات كبيرة من الجيش والدرك والشرطة على الحدود الجزائرية الليبية، مما يستلزم توفير اعتمادات مالية كبيرة تخص الجانب الأمني لمواجهة مختلف التهديدات المحتملة التي يمكن ان تتعرض لها من قبل الحركات المسلحة، الأمر الذي فرض على الحكومة الجزائرية تخصيص ميزانية معتبرة لتطوير الصناعة العسكرية، حيث حول الجيش إلى قوة منتجة في مجال الصناعة العسكرية الميكانيكية وتصنيع قطع الغيار لتمويل الترسانة الأمنية في الحدود، كما قامت وزارة الدفاع بتطوير القوات البرية وتجهيزها بمعدات لمواجهة التحديات الأمنية التي فرضتها الأوضاع الأمنية المضطربة في ليبيا[13].

يضاف إلى الانعكاسات الاقتصادية تأثر الاستثمارات الجزائرية الليبية بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، خاصة تلك المتعلقة باستمارات شركة سوناطراك التي تملك مشاريع الشراكة مع الشركة الليبية للبترول ما يزيد عن نص مليار دولار في حقلين في منطقة غدامس الليبية نتيجة نوفق مشاريع البحث واكتشاف النفط في ليبيا وتعرض بعض للتخريب[14].

كما عرفت العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والجزائر في مجال المبادلات التجارية تراجعا رهيبا نتيجة انعدام الأمن وتوقف المعاملات البنكية في ليبيا مما صعب عملية التحويل المالي أو التوطين البنكي وكذا عمليات التبادل التجاري.

عرفت معظم ولايات الجنوب في الجزائر عدة احتجاجات شعبية متعلقة بتحسين الأوضاع الاجتماعية مطالبة بتأمين الشغل وتوفير السكن.

ومن بين تأثيرات الأزمة الليبية على الوضع الاجتماعي في الجزائر انتشار البطالة في المناطق الحدودية وتزايد عدد البطالين الجزائريين بسبب عودة اليد العاملة الجزائرية من ليبيا الموجودة بكثرة خاصة في ظل التسهيلات الدبلوماسية، حيث لا يتطلب حركة تنقل الأفراد الحصول على التأشيرة[15] كما تسببت الأزمة في ندرة بعض المواد الاستهلالية وارتفاع أسعارها نتيجة تهريبها إلى ليبيا، الأمر الذي يؤدي احتقان اجتماعي.

2.3 تأثيرات النزاع الليبي على تونس ومصر

أفرزت الأزمة الليبية جملة من الانعكاسات والتداعيات على كل من تونس ومصر شكلت تهديدا لاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي للدولتين.

1.2.3 الأزمة الليبية في مواجهة فتوة النظام الديمقراطي في تونسي

تونس هي المتضرر الثاني من الأزمة الجديدة في ليبيا اتخذت انعكاسات الأزمة الليبية على تونس ثلاثة مظاهر: أولها أمني وثانيها اقتصادي وثالثها اجتماعي.

تتميز العلاقة بين تونس و ليبيا بالتأثير المتبادل والانعكاسات المتباينة بينهما، وقد شكلت تداعيات الأزمة الليبية هاجسا كبيرا على استقرار الأوضاع الأمنية في تونس في ظل طول امتداد الحدود بين البلدين التي تمتد على مسافة 540 كلم وقلة الإمكانيات ونقص خبرة الأجهزة الأمنية التونسية في مكافحة الإرهاب، فضلا عن تزايد القلق من انتشار الحركات المسلحة في ليبيا وانعكاسات ذلك على تونس، مما يسهل عملية تسلل العناصر الإرهابية إلى الحدود التونسية باعتبارها اقرب منطقة للمواقع المستهدفة في ليبيا، ومن المرجح أن تساهم تلك الأسلحة ومختلف الأجهزة المهربة في تعزيز قدرات الجماعات الإرهابية في تونس[16].

ومن أخطر ما تواجهه تونس من تداعيات الأزمة الليبية هو المتشددون التونسيون الذين سافروا إلى سوريا والعراق في صفوف الدولة الإسلامية وجماعات مسلحة أخرى يعتقد ان الكثير منهم يعودون إلى ليبيا وهؤلاء المقاتلون التونسيون يعرفون الحدود ومسالكها الأمر الذي يشكل تهددا للأمن القومي التونسي.

نتيجة لتداعيات الوضع الأمني في ليبيا على تونس سعت إلى وضع خطة ويقظة سياسية وأمنية بتفعيل كل أجهزتها ومؤسساتها المعنية خاصة على الحدود الشرقية لتونس بعد اكتشاف مخابئ أسلحة جد متطورة.[17]

تميزت العلاقات الاقتصادية بين تونس وليبيا بالتكامل والتوازن والتعاون نتيجة الترابط الاجتماعي والتاريخي الذي يربط بين البلدين، وقد تجسد العلاقة الاقتصادية من خلال حجم المبادلات التجارية والاستثمارات الموجودة بينهما، فضلا عن عقود العمل لليد التونسية في ليبيا.

تتمثل التداعيات الاجتماعية للصراع الليبي على تونس في مغادرة عدد كبير من التونسيين للتراب الليبي بعد غلق عدد كبير من المؤسسات في ليبيا، خاصة أن هناك أعداد كبيرة من التونسيين يشتغلون في ليبيا مع العلم أن زيارة ليبيا لا يتطلب الحصول على التأشيرة، الأمر الذي تسبب في تزايد عدد البطالين التونسيين في ظل عجز الحكومة التونسية امتصاص أزمة البطالة[18].

كما تسببت الأزمة في ندرة بعض المواد الاستهلالية وارتفاع أسعارها نتيجة تهريبها إلى ليبيا، الأمر الذي يؤدي احتقان اجتماعي ويتسبب في مظاهرات واحتجاجات اجتماعية تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والأمني وحتى السياسي.

2.2.3 تأثيرات النزاع الليبي على مصر

إن تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا يشكل هاجسا كبيرا بالنسبة للأمن القومي في مصر التي تملك حدود مع ليبيا تمتد بطول 1940 كيلومترا وبعمق يزيد على 800 كيلومتر مع وجود مساحات صحراوية شاسعة مشتركة بين البلدين، مما يصعب التحكم والسيطرة الأمنية على هذه الحدود.

فحالة عدم الاستقرار الأمني في ليبيا التي تعتبر مكانا خصبا للصراعات والممارسات الإرهابية من قبل الجماعات المتطرفة التي وجدت لنفسها في ظل الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني مأوى لتجسيد أهدافها وتنفيذ مخططاتها، الأمر الذي سمح لها باستقطاب واستغلال بعض المصريين لتنفيذ وتجسيد أهدافها أو بتسلل هذه العناصر والجماعات الإرهابية إلى مصر، وهو ما سعت إليه بعض التنظيمات الإرهابية في إقليم برقة بتنظيم صفوفها تحت تسمية تنظيم الدولة الإسلامية مصر- ليبيا ومحاولاتها لاختراق الأراضي المصرية، والهاجس الأكبر الذي تتخوف منه السلطات المصرية هو تهريب الأسلحة الذي أصبح تجارة مربحة في ليبيا، حيث تم تهريب أكثر من عشرة آلاف من قطع السلاح

والقذائف وقد تمكنت السلطات الأمنية في مصر حجز العديد من الأسلحة الخفيفة المهربة من ليبيا الأمر الذي يشكك تهديد لاستقرار الأمني في مصر[19].

ومن بين الانعكاسات الأمنية الأخرى لأزمة الليبية على مصر تنامي أنشطة الجريمة المنظمة وتهريب والاتجار بالبشر وانتقال اللاجئين مما يشكل تهديدا لاستقرار الأمني في مصر[20].

كما تعاني مصر من انعكاسات اقتصادية جراء الأزمة الليبية، حيث تواجه ضغوطات كبيرة على موارد ميزانيها وتعاني من معوقات اقتصادية جراء تخصيص ميزانية للجانب الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة في المناطق الحدودية مع ليبيا، بالإضافة إلى تراجع المبادلات التجارية والاستثمارات بين البلدين[21].

أما على الصعيد الاجتماعي فهناك تأثير وتأثر قوي لأزمة الليبية على الأوضاع الاجتماعية في مصر لا سيما أن هناك أكثر من مليون ونصف عامل مصر في ليبيا فستضع العودة الواسعة للعمال المصريين إلى بلدهم أعباء ثقيلة على كاهل بلدهم في ظل عجز السلطات عن تأمين فرص العمل للعائدين وعودتهم تضغط على الاستقرار في مصر التي تعاني وتمر بمرحلة حساسة وقد يولد ذلك انفجار اجتماعي[22].

4. خاتمة:

وختاما لدراستنا نجد أن النزاعات المسلحة الإفريقية قد طرحت – ولا تزال – أبعادا خطيرة على دول الجوار، حيث أفرزت هذه النزاعات والصراعات عدة آثار سلبية والتي تتمثل في عمليات النهب والنزوح والتهجير القسري وتردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية مما أدى إلى عدم الاستقرار في المنطقة.

ومن بين النزاعات الإفريقية التي لها انعكاسات على دول الجوار نجد أزمة ليبيا حيث تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة لها مثل الجزائر وتونس مصر، كما هددت أمن هذه الدول بتسريب السلاح والمسلحين، إضافة إلى تشجيع أطراف الأزمة المعارضة الداخلية للدول المجاورة على ممارسة التمرد وأيضا التأثيرات الاقتصادية الاجتماعية السلبية.

النتائج المتوصل إليها :

– إن النزاعات المسلحة الإفريقية لها أبعادها وانعكاساتها الداخلية والخارجية.

– تشكل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة من أهم الفواعل التي تمس وتهدد الأمن القومي للدول الجوار .

– شكلت أزمة ليبيا أبعاد متعددة على الدول المجاورة لها إنسانية كتدفق اللاجئين المهاجرين وأمنية مثل تهريب السلاح والمسلحين وتحريض المعارضة الداخلية إضافة إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية، مما شكل تهديدا للأمن القومي لهذه الدول في السيطرة على الأوضاع المتأزمة فيها.

المقترحات:

- يجب أن تظهر المعالجة الإقليمية كحاجة إقليمية ملحة وضرورية نظرا لمخاطر هذه النزاعات..
- بجب على الدول الجوار اتخاذ كافة الإجراءات الأمنية الضرورية لتأمين حدودها من خلال الاعتماد على سياسة وطنية داخلية وإقليمية تشترك فيها كل دول المنطقة بما فيها الدولة التي تعاني من النزاع.
- ضرورة اعتماد دول الجوار على استراتيجية اجتماعية واقتصادية إلى جانب التدابير الأمنية للحد من انعكاسات هذه النزاعات على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والأمني.

5. الهوامش:

[1] –أيمن السيد شبانة، 2007، تدخل دول الإتحاد الأوروبي في شؤون القارة الإفريقية، (محرر) التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006– 2007، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، القاهرة، ص435.

[2]– تخلت الجزائر عن هذه العقيدة الأمنية في مشروع تعديل الدستور لسنة 2020 بقرارها جواز مشاركة الجيش الجزائري للعمليات عسكرية خارج حدود إقليم الجزائر

[3] – بدر حسن شافعي، 2009، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإيكواس)، دار النشر للجامعات، القاهرة، ص 49.

[4]– معزيز عبدالسلام،2008–2009، تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة عنابة ، ص55.

[5] – محمود أبو العينين، 2007، دور مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات، (محرر) التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2006– 2007، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، القاهرة.

[6]– أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص335.

[7]– عبد المنعم منصور الحر، تقديم محمد شوقي عبد العال،2011، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات المسلحة" دراسة حالة دارفور"، منتدى القانون الدولي جامعة القاهرة، مصر،، ص95.

[8]– محمود أبو العينين، المرجع السابق، ص122.

[9]– عبد المنعم منصور الحر، المرجع السابق، ص94.

[10]–محمد غربي، إبراهيم قلواز، عدد 2/2014، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، المجلد الرابع، ص31.

[11]–جرش عادل، 2017، تأثير الظاهرة الإرهابية على الأمن الوطني الجزائري، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث لسنة ، ص 195.

[12]– محمد غربي، إبراهيم قلواز، المرجع السابق ص 33.

[13]– فكيري شهرزاد، 2017، الحدود المانعة وإشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص177.

[14]–فكيري شهرزاد، المرجع السابق، ص 176.

[15]– جرش عادل، المرجع السابق، ص193.

[16]– تركي فيصل الرشيد، الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، لبنان، ص 195.

[17]– تركي فيصل الرشيد، المرجع نفسه.

[18] - RAZOUX PIERRE , 2013,Réflexion sur la crise Libyenne, études de l'IRISM , N 27, , p 43

[19]– أوشرف يسرى، 2015–2016، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ممحد خيضر بسكرة، ص190.

[20]– محمد سليمان الزواوي، 2014، التداعيات الاقليمية للأزمة الليبية، مجلة رؤية تركية، ص25.

[21]– على محمد فرج النحلي،2018، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار2011– 2017، مذكرة الماجيستر، قسم العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ، ص70.

[22] - Fleury Jean, crise Libyenne : 2012, la nouvelle donne géopolitique, jean picollec, paris , P12.